آلة تصوير انشقت عن النظام.. من هو قيصر الذي يحمل قانون معاقبة الأسد اسمه؟

alhurra.com/syria/2020/06/16/آلة-تصوير-انشقت-النظام-هو-قيصر-يحمل-قانون-معاقبة-الأسد-اسمه؟

سوريا
الحرة - واشنطن

17 يونيو 2020

أدرج قانون قيصر في موازنة الدفاع الأميركية لعام 2020

في ظل اقتصاد منهك، وتزايد الغضب من تدهور المعيشة حتى داخل الدائرة الموالية له، يترقب النظام السوري بخوف شديد نتائج دخول قانون قيصر حيز التنفيذ، الأربعاء، والذي يقول مراقبون إنه يحد من مناورات روسيا وإيران لمد يد العون لبشار الأسد.

ويرى النظام السوري في قانون قيصر ضربة قوية له، وسارعت الحكومة السورية إلى إدانة القانون، واعتبرت أنه سيفاقم وضع اقتصاد منهك جراء الحرب.

ودخل القانون حيز التنفيذ، الأربعاء، ليعاقب الأسد عن أعمال تعذيب واغتصاب وإعدامات خارج إطار القانون.

لكن لماذا سمي القانون بـ"قيصر"؟

أطلق على القانون اسم "قيصر" نسبة إلى مصور عسكري سابق في الشرطة العسكرية السورية، لا يعرفه العالم إلا باسم مستعار هو "قيصر"، بسبب الاحتياطات الأمنية التي يتخذها خشية على حياته.

وكانت وظيفة قيصر في سوريا تصوير الجثث لحساب وزارة دفاع النظام.

وكان قيصر يسعى للهرب من الواقع الأليم الذي كان يعيشه يوميا والصور التي تلاحقه في منامه، فتواصل مع معارضين للنظام، لكنهم أقنعوه بالبقاء في مكانه وإرسال الصور لهم.

وعمل قيصر محققا جنائيا لدى الشرطة العسكرية السورية على مدى 13 عاما سابقة على انشقاقه.

لكن وظيفته أصبحت منذ بداية الحرب الأهلية تسجيل الوفيات لصالح السلطات السورية، وقال إن تصوير ما يصل إلى 50 جثة يوميا سبب معاناة نفسية له ولزملائه.

وعلى مدى سنتين عمل قيصر مع وحدة التوثيق في الشرطة العسكرية، حيث صور "إحدى أبشع الجرائم بحق الإنسانية" وفق ما أكده حسن شلبي عضو الشبكة التي نظمت هروب قيصر خلال مؤتمر صحفي في مارس 2015، حيث كان يعرض بعضا من الصور.

وقال عماد الدين رشيد، الذي شارك في تهريب قيصر، "فتحنا قناة اتصال مع الرجل الذي كان يعمل في دمشق. بعد فترة وأمام هول ما يحدث سعى للهرب لكننا أقنعناه بالبقاء في مكانه "ليواصل إرسال صوره".

بعد أن التقط آلاف الصور لجثث شوهها التعذيب في مراكز الاعتقال والسجون بين 2011 و2013، نجحت المعارضة في إعداد خطة لتسهيل هروب قيصر من سوريا بعد إعلان وفاته.

في يوليو 2013، نجح قيصر في الهروب من سوريا، بعد تنظيم جنازة وهمية له، حاملا معه 55 ألف صورة مروعة تظهر جثث معتقلين ذاقوا أهوالا قبل أن يفارقوا الحياة في معتقلات النظام السوري.

وظهرت على الجثث آثار تعذيب وكان بعضها بلا أعين. وظهرت على جثث أخرى علامات شنق أو صعق بالكهرباء.

وكانت صور الجثث تكشف بوضوح وحشية الممارسات في سجون النظام السوري، وهو الأمر الذي يهدف القانون إلى إنهائه.

في عام 2014، كشف قيصر عما في جعبته من آلاف الصور لجثث تحمل آثار تعذيب في سجون النظام السوري التقطها بين عامي 2011 و 2013، مدليا بشهادته في الكونغرس الأميركي حينها.

وقال قيصر "رأيت صورا مروعة لجثث أشخاص تعرضوا للتعذيب. جروح عميقة وحروق وعمليات خنق. عيون خرجت من حدقاتها. أطفال ونساء تعرضوا للضرب على أجسادهم ووجوههم".

وأضاف "لم أرَ جثثا في مثل هذه الحالة منذ الصور التي تظهر ما ارتكبه النازيون".

وبعد إدلاء قيصر بشهادته أمام لجنة في مجلس النواب الأميركي في عام 2014، أعد أعضاء الكونغرس مشروع قانون يحمل اسمه، ويفرض قيودا مالية على سوريا، بما في ذلك وقف مساعدات إعادة الإعمار إلى حين سوق مرتكبي الأعمال الوحشية إلى العدالة، وفرض عقوبات جديدة على بشار الأسد نفسه، وروسيا وإيران اللتين تدعمانه.

وبعد ست سنوات من بدء التفكير في التشريع بعد الصور التي سربها، ظهر قيصر مجددا في مشهد غير مألوف في الكونغرس الأميركي في عام 2020، ليدلي بشهادة جديدة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، مخفيا وجهه ومرتديا سترة رياضية بغطاء للرأس تفوق قياسه، وقد طلب من الحضور ووسائل الإعلام إطفاء الهواتف وآلات التصوير.

ورغم فضح قيصر نظام الأسد بآلاف الصور، فإن ممارسات التعذيب استمرت، ما جعل التشريع يحظى بدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس، فسمح بتمريره في ديسمبر من العام الماضي.

وقال قيصر خلال جلسة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، التي انعقدت وسط إجراءات أمنية مشددة، إنه وعلى الرغم من المجازفات التي قام بها، لم يحقق هدفه بوضع حد للانتهاكات.

وأضاف أن "القتل ازداد في الأماكن نفسها وبالأساليب نفسها وعلى أيدي المجرمين أنفسهم".

واعتبر قيصر أن "السبب ببساطة هو أن نظام الأسد اعتبر عدم تحرك المجتمع الدولي والاكتفاء ببيانات الإدانة، ضوءا أخضر له لمواصلة جرائمه بحق الشعب السوري".

وأضاف "لقد عملنا ونواصل العمل من أجل توصيل نداءات وصراخ عشرات الآلاف ممن لا يزالون رهن الاحتجاز".

التشريع الجديد الذي يسعى لتقديم كل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إلى العدالة، يسمى بـ"قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين"، أدرج في موازنة الدفاع الأميركية لعام 2020 بعد أكثر من خمس سنوات على كتابته وصياغته.

وقال قيصر إن "القانون أصبح بارقة الأمل الوحيدة للشعب السوري في ظل غياب أي حل عسكري أو سياسي".

وأضاف أن "هذا القانون يوجه رسالة قوية لكل داعمي نظام الأسد بأن المحاسبة والعدالة آتيتان مهما طال القمع".

وكان قيصر يعيش في فرنسا متخفيا مع عدد من أفراد عائلته تحت حماية الشرطة، لكن لا يعلم إن كان لا يزال في الولايات المتحدة الأميركية بعد أن أدلى بشهادته الأخيرة في الكونغرس الأميركي العام الجاري أم لا.

ودخلت الحرب الأهلية السورية عامها التاسع وتسببت في مقتل نحو 700 ألف شخص وتشريد الملايين.

اقرأ أيضا

رياضة

مشجعو مان يونايتد يتعرضون لهجوم قبل نهائي الدوري الأوروبي

لبنان

محققون فرنسيون يستمعون إلى كارلوس غصن كشاهد في قضية

السودان

الخرطوم و"جماعة التمرد الرئيسية" يبدآن محادثات سلام

اليمن

ارتفاع "مروع" في حالات زواج الأطفال قسرا في اليمن

لبنان

منظمة دولية: أزمات لبنان فاقمت معاناة المهاجرين

إيران

انفجار في مجمع للبتروكيماويات جنوبي إيران

تركيا

مقطع جديد يهز تركيا.. رجل المافيا يتحدث عن "صهر إردوغان" وأوامر وزير الداخلية

سوريا

بينهم نساء وشخصيات غير معروفة.. 44 مرشحا للانتخابات الرئاسية في سوريا

فرانس برس

28 أبريل 2021

انتخابات رئاسة الجمهورية في سوريا مقررة في 26 مايو المقبل

تنتهي اليوم الأربعاء المهلة الدستورية المحدّدة بعشرة أيام لتقديم طلبات الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية في سوريا المقررة في 26 مايو، في استحقاق تبدو نتائجه محسومة سلفاً لصالح الرئيس الحالي بشار الأسد.

وتبلّغ مجلس الشعب من المحكمة الدستورية العليا حتى ظهر الأربعاء تقدّم 44 شخصاً على الأقل بطلبات ترشّحهم، على أن تغلق المحكمة باب قبول الطلبات اليوم. وباستثناء الأسد (55 عاماً)، فإن بقية المرشحين مغمورون أو غير معروفين على نطاق واسع وبينهم سيدات للمرة الأولى.

ولقبول الطلبات رسمياً، يتعيّن على كل مرشح أن ينال تأييد 35 عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم 250، وحيث يتمتع حزب البعث الحاكم بغالبية ساحقة.

ولم يتضح بعد موعد الإعلان عن أسماء المرشحين النهائيين الذين نالوا تأييد المجلس، من أجل خوض منافسة يصفها معارضو الأسد ومحللون بأنّها "شكلية"، وشككت قوى غربية عدّة في نزاهتها.

ومن شروط التقدّم للانتخابات أن يكون المرشح أقام في سوريا بشكل متواصل خلال الأعوام العشرة الماضية، ما يغلق الباب أمام احتمال ترشح أي من المعارضين المقيمين في الخارج.

وفاز الأسد بانتخابات الرئاسة الأخيرة في يونيو 2014 بنسبة تجاوزت 88 في المئة، ويتوقع أن يحسم نتائج الانتخابات المقبلة دون منافسة تُذكر، بعد أكثر من عشر سنوات من نزاع مدمّر بدأ بانتفاضة شعبية لإزاحته، وتسبب بمقتل أكثر من 388 ألف شخص واعتقال عشرات الآلاف ودمار البنى التحتية واستنزاف الاقتصاد ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان.

وبعد أن ضعفت في بداية النزاع، استعادت القوات الحكومية بدعم عسكري روسي وإيراني، مساحات واسعة من البلاد. وتبقى مناطق محدودة تحت سيطرة أطراف محلية مدعومة من قوى خارجية، وتنظيمات جهادية. ولن تجري الانتخابات الرئاسية إلا في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية.

ويحلّ الاستحقاق الانتخابي فيما تشهد سوريا أزمة اقتصادية خانقة خلّفتها سنوات الحرب، وفاقمتها العقوبات الغربية، فضلاً عن الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان المجاور حيث يودع سوريون كثر، بينهم رجال أعمال، أموالهم.

وتنظم الانتخابات بموجب الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في 2012، فيما لم تسفر اجتماعات اللجنة الدستورية المؤلفة من ممثلين عن الحكومة والمعارضة، والتي عقدت في جنيف برعاية الأمم المتحدة، عن أي نتيجة.

المزيد